

الفرق بين قتلة عثمان وقتلة عبد الله بن خباب؟

الفرق بين قتلة عثمان وقتلة عبد الله بن خباب؟

لمطالعة "الإمام علي وقتلة عثمان؟!" على هذا الرابط»»»

س: لماذا طالب علي أهل النهروان بالقود من قتلة عبد الله بن خباب؛ وهم متأولون أيضاً؟
ج: سأبين لك.. قتلة عبد الله بن خباب (وأيضاً قتلوا زوجته) قتلوه على الرأي ولم يكن يقاتلهم، وليس معه فئة، فهو يشبه قتل اللصوص لرجل مسالم. ليس قتال فتنة.
س: وهل دم عبد الله بن خباب بن الأرت أغلى من دم عثمان؟
ج: ليس الأمر مزايادات في الدم الغالي، القضية حكم شرعي؛ افهم الحكم الشرعي بعيداً عن للأشخاص. بمعنى؛ احذر التلبس بالروح الجاهلية، التي تلبس بها أهل الشام والغلاة، لا تكلمني وكأنك الزير سالم ينعي أخاه كليلاً؛ في الدين؛ الموضوع حكم شرعي.

س: تعني أن الحالتين مختلفتان؟

ج: نعم؛ القتال بين فئتين لا قصاص فيه؛ لكن؛ أن تأتيك مجموعة في بيتك ويختبرون عقيدتك ثم يقتلونك أنت وزوجتك، ففيه قصاص؛ وهذا معني قولهم (قتل الرجل للرجل غير قتال الفتنة)؛ أي قتال الجماعة لجماعة أخرى بناء على تأويل وادعاء كل منهما أن الأخرى ظالم؛ هذه لا قصاص؛ وعندما نقول لا قصاص؛ يعني في الدنيا، وليس معناه أن الله لا يحاسب الظالم منهما.. انظر الثورات العربية، لا حل لها إلا بهذا؛ قتال الفتنة؛ فلو تم صلح في سوريا مثلاً؛ أو اليمن؛ فهل يطالب كل فريق بقتل أصحابه؟
الجهلة من الطرفين هم من يقولون: الدماء الدماء؛ لا يعرفون الحكم الشرعي.
والخلاصة: أي قتال بين فئتين بين أمرين؛ إما أن يكون فيها المحق والمبطل؛ وإما أن الفريقين مبطلان؛ فالحق لا يتعدد؛ ولكن القصاص ليس في هذا ولا هذا.

س: والقصاص من عبید الله بن عمر بن الخطاب؟

ج: نعم؛ هنا القصاص؛ لأنه قتل ثلاثة من المسلمين بالتهمة؛ وليس قتال فئة لفئة؛ افهم الحكم الشرعي وستطمئن.

س: ولذلك كنت أستغرب اصرار علي على قتل عبید الله بن عمر لقتله الهرمزان وجفينة وإهماله قتل قتلة عثمان!

ج: لأن علي كان أفقه الصحابة؛ ومعه أهل بدر.

س: ولماذا ما زلت أجد في نفسي شيء رغم وضوح الحكم الشرعي؟

ج: لأننا متلبسون بالجاهلية ونجهل الأحكام الشرعية؛ الروح الجاهلية ترفض الحكم الشرعي.

س: روح جاهلية؟

ج: نعم؛ الروح الجاهلية تدخل في الخصومات وتصدك عن رؤية الحكم الشرعي، وتمعن النظر للأشخاص قبل النظر للأحكام؛ ومن هنا يدخل الجهل. وغالباً لا يرى الشخص الحكم الشرعي في قتال الفتنة إلا إذا كان مهزوماً؛ إذا انتصر أراد الأخذ بالقصاص من الآخرين؛ وإذا انهزم طالب بالعفو العام. فالمنتصر الجاهل لا يضبط شهوته في

القتل؛ لا دين ولا عقل؛ القليل جداً من كانوا ينضبطون بالشرع ولا يقتلون في الفتنة من قتل أصحابهم.

س: مثل من؟

ج: الأمثلة كثيرة؛ لكن دعني أقول قتال الفتنة يعصم الدم؛ كالإسلام بعد الكفر؛ فلا قصاص على قاتل حمزة ولا قاتل عثمان.

يجب فهم القصاص فيما أراده الله؛ فلو أتى متنطع وقال: ألم يقل الله (ولكم في القصاص حياة)؛ فلماذا لم يطبق النبي هذه الآية في أبي سفيان ووحشي بن حرب وهند.. الخ؛ هل يقبل؟

س: نعم، عرفت الآن أن القصاص ليس بإطلاق في كل قاتل ظالم يقيناً كوحشي؛ ومقتول ظالماً يقيناً كحمزة، فضلاً عن الالتباس في الأمرين في المحق والمبطل.

ج: ولذلك؛ إجماع أهل بدر على جعل دماء قتلى الفتن كدماء الجاهلية، هدر؛ بمعنى؛ لا قصاص فيه؛ دم حمزة ومصعب كان هدرًا؛ أي في الدنيا وليس عند الله.

والخلاصة: أن دماء قتلى الفتن، سواء فتنة عثمان أو الجمل أو صفين أو النهروان؛ هدر لا قصاص فيها؛ بينما دماء عبد الله بن خباب والهرمزان فيها قصاص؛ وأن الذي يرى الثارهم فرقتان فقط؛ الخوارج كابن ملجم؛ والنواصب كالحجاج؛ وهم جهلة ظلمة؛ وليس أهل بدر ولا فقهاء المذاهب الأربعة ولا حتى ابن تيمية. والغرض من هذا العرض هو الفقه؛ ليس إعادة التاريخ؛ ولكن لتفقه أنت أيها المسلم بعض ما كان يخفى عليك، وبعض ما لبس به الغلاة والنواصب مكيدة لعلي فقط.

حتى معاوية؛ عندما حكم لم يتبع قتلة أصحابه يوم صفين ولا قتلة عثمان؛ وقد انتهر ابنة عثمان عندما ذكرته بدم أبيها.

قميص عثمان كان خدعة شامية فقط.

س: يعني أن دعوى أهل الشام كانت للسلطة فقط؟

ج: نعم؛ وإلا لما قال معاوية لجريز بن عبد الله رسول علي إليه (قل لعلي يعطيني الشام وأنا أبايع له).

س: لم أسمع بهذا من قبل؟

ج: ما أكثر ما لم تسمعوا به، بسبب محب الدين الخطيب؛ هذا معروف؛ لسان معاوية مع رسل علي مفاوضة على الشام فقط؛ لا على قصاص.

س: هل يمكن تذكر رواية؟

ج: روايات؛ وليست واحدة ولا اثنتين.. لكن دعنا نفتح موضوعاً ثالثاً.. خاصاً به. قميص عثمان؛ بين طلب القصاص وطلب الدنيا! - قراءة في دعوى أهل الشام.

س: اذكر بعض الروايات على أن مطالبة معاوية وأهل الشام بدم عثمان كانت خدعة.

ج: أولاً؛ هذا أشهر من أن تروى فيه الروايات؛ بل إن شعار (قميص عثمان)؛ أصبح مثلاً يضرب للخديعة والمطالب

المقنعة التي تظهر شيئاً وتبطل آخر؛ وبما أنك طلبت روايات؛ فسأضرب نماذج منها فقط؛ ففي تاريخ الإسلام

للذهبي (٣/ 539) وذكر يحيى الجعفي - شيخ البخاري - في (كتاب صقّين) بإسناده؛ أنّ معاوية قال لجريز ابن عبد

الله: اكتب إليّ عليّ أن يجعل لي الشام، وأنا أبايع له اهـ.

فهذا شيخ البخاري والذهبي يقران بهذا.

خدعة فقط.

س: هكذا؟ بكل بساطة؟ وكل هذا الدماء..؟؟

ج: ولماذا أتى في النص أنهم (فئة باغية داعية إلى النار)؟ هل جاء هذا النص النبوي الحاد عبثاً؟

س: حاشا رسول الله أن يكون عابثاً؛ لكن أنا غاضب من نفسي؛ تفاجأت برواية شيخ البخاري وإقرار الذهبي،

لماذا أنا مضلل إلى هذا الحد؟

ج: النص النبوي كافٍ.

س: هل من روايات أخرى في هذا المعنى؟

ج: كثيرة جداً، والقرائن على ذلك أكثر من أن تحصر؛ ومعاوية كان داهية، وكان أهل الشام أهل غباوة؛ ولا بد من

عنوان؛ ومن أمثلتها إسناد آخر عند ابن عساكر (٥٩/ ١٣١) بسنده: فقال معاوية يا جرير اكتب إلى علي أن يجعل

لي الشام وأنا أباع له ما دام حياً ولا أجعل لأحد من بعده في عنقي بيعة اهـ

وقد ذكره الذهبي أيضاً؛ وأوردا شعر الوليد بن عقبة لما علم بهذه المفاوضات على الشام وليس على عثمان؛ ومن

ضمن أبيات الوليد:

وإن كتابا يا بن حرب كتبتك * على طمع جان عليك الدواهيا.

سألت عليا فيه ما لا تناله * ولو نلتك لم يبق إلا ليااليا!

أهل الدهاء - من أنصار معاوية كعمرو بن العاص و ابن أبي السرح والوليد بن عقبة - كانوا يعرفون تماماً أن

الهدف هو ولاية الشام؛ وأن قميص عثمان خدعة؛ لكن أهل الغباوة من أهل الشام - وأهل الغباوة فيما بعد -

صدقوا بأن القضية دين وقصاص؛ جعلتهم هذه الخدعة يزايرون في الفقه والدين على علي وأهل بدر.

س: ولماذا لم يوافق علي على بقاء معاوية والياً على الشام؟

ج: هذا موضوع آخر؛ من حق الخليفة عزل من لا يثق به من الولاة؛ وقد عزل أبو بكر وعمر وعثمان.

س: كيف؟

ج: أقصد قد عزل أبو بكر معظم ولاية النبي؛ كآل أبي أحيحة؛ وعزل عمر معظم ولاية أبي بكر كخالد والمثنى؛ وعزل

عثمان معظم ولاية عمر؛ فكان ماذا؟ ثم الجواب قد أتى من علي نفسه؛ ردد الآية (وما كنت متخذ المضلين عضداً)؛

وكانت مطالب الناس أيضاً هو عزل هؤلاء الولاة وتولية أهل الأمانة والدين؛ والمقصود أن انتصار النواصب

لمعاوية بأن عمر ولاه؛ يجاب عليهم بأن أبا بكر عزل بعض من ولاهم رسول الله؛ وعمر عزل من ولاهم أبو بكر؛ لماذا

علي فقط؟

ثم عمر ليس معصوماً في اختيار الولاة؛ فإذا كان النبي قد ولي الوليد بن عقبة على صدقات بني المصطلق؛ وخان

الوليد؛ فمن الذي جعل العصمة لولاة عمر؟!

الخلاصة يا صاحبي: أن النواصب والغلاة يحاسبون علياً حتى على الصواب؛ ويتركون لغيره أن يعملوا ما شاءوا؛

من تولية ظالمين أو عزل صالحين؛ هذا نصب خفي؛ وشجعهم على ذلك قلة المدافعين عن علي داخل أهل السنة؛

ولم تكن هذه القلة لولا الخوف من الغلاة الذين يتهمون كل من دافع عن الإمام علي بالتشيع. فالقضية متراكمة؛

أي؛ دافع عن ظلم البغاة تصبح سني العقدية صافياً؛ دافع عن حق علي وأهل بدر تصبح رافضياً خبيثاً؛ يجب

إيقاف هذه المهزلة.

س: وهل أهل الشام كلهم كانوا يعرفون هذه الخدعة؟

ج: كلا؛ يعرفها أهل الدهاء منهم؛ أما العامة؛ فوقعوا لقمة سائغة لدهاء الدهاة وغرور الشعارات والتخويف.

س: ألم يكن بالشام صحابة صالحون؟ بدريون مثلاً ورضوانيون؟

ج: كان فيها؛ لكن معاوية عمل على عزلهم أو نفيهم؛ كابي ذر وعبداد بن الصامت وشداد بن أوس.

س: تعني انه لم يبق في الشام أحد فيه خير؟

ج: لم أقل هذا، لكن القليل عاجز؛ وبعض القليل تمت خديعته بأن علياً قتل عثمان! وعملوا شهود زور لذلك.

س: ماذا؟ شهود زور؟

ج: نعم؛ لما خشي معاوية أن يعارضه شرحبيل بن السمط الكندي؛ عمل له شهادة زور باعتراف ابن تيمية نفسه.

س: يا رجل؟

ج: هو ما أقول لك.

س: إذاً أي اجتهاد يدعون؟

ج: نعم؛ إذا كان التفاوض على ولاية الشام؛ ثم تركيب شهادات الزور؛ وإطعام مصر لعمر؛ فالاجتهاد لا وجود له،

بل الهوى والطمع.

س: أريد أن تذكر لي قصة شهادة الزور التي ركبها معاوية ومن معه بأن علياً قتل عثمان، واعتراف ابن تيمية.

ج: أبشر؛ سأنقل لك الرواية والاعتراف؛ ولكن لأنه موضوع منفصل، سأنقل لك القصة في موضوع منفصل

بعنوان؛ (قصة شهادة الزور الشامية؛ بأن علياً قتل عثمان:!).

قال الإمام ابن عبد البر في الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٦٩٩ / ٢) ترجمة شرحبيل بن السمط الكندي؛ كان شرحبيل بن السمط على حمص - لمعاوية - فلما قدم جرير على معاوية رسولاً من عند علي رضي الله عنه؛ حبسه أشهراً يتحير ويتردد في أمره، فقبل لمعاوية؛ إن جريراً قد رد بصائر أهل الشام في أن علياً ما قتل عثمان، ولا بد لك من رجل يناقضه في ذلك ممن له صحبة ومنزلة ولا نعلمه إلا شرحبيل بن السمط، فإنه عدو لجرير؛ فاستقدمه معاوية، فقدم عليه، فبهياً له رجالاً يشهدون عنده أن علياً قتل عثمان، منهم بسر بن أرطاة، ويزيد بن أسد؛ جد خالد القسري، وأبو الأعور السلمي، وحابس بن سعد الطائي، ومخارق بن الحارث الزبيدي، وحمزة بن مالك الهمداني، قد واطأهم معاوية على ذلك، فشهدوا عنده ((أن علياً قتل عثمان!))؛ فلقى جريراً فناظره فأبى أن يرجع. وقال: قد صح عندي (أن علياً قد قتل عثمان)، ثم خرج إلى مدائن الشام يخبر بذلك، ويندب إلى الطلب بدم عثمان، وله قصص طويلة، وفيها أشعار كثيرة؛ ليس كتابنا هذا موضوعاً لها.. اه
شهادة زور واضحة؛ فأين الاجتهاد؟ وكل شهود الزور هؤلاء لهم سيرة سيئة وأعمال.
س: الله المستعان! فأين اعتراف ابن تيمية ليطمئن قلبي!

ج: ابن عبد البر أعلم من ابن تيمية وأقدم.

س: حتى وإن، فالأمر الذي يعترف به ابن تيمية على بني أمية يزيدني اطمئناناً.

ج: قبل ذلك؛ أحب أن تعرف الخدعة، فقد رواها ابن عبد البر مختصرة جداً.

س: أذكر اعتراف ابن تيمية ثم فصل في روايات شهادة الزور.

ج: قال ابن تيمية منهاج السنة (٤ / ٤١٠) هم - أي أهل الشام - امتنعوا من طاعته ومبايعته؛ وجعلوه ظالماً مشاركاً

في ذم عثمان وقبلوا عليه شهادة الزور ونسبوه إلى ما هو بريء منه) اه

هذا اعتراف ابن تيمية بشهادة الزور؛ وعلى استحياء!

س: واضحة.. أكمل في كيفية شهادة الزور التي اختصرها ابن عبد البر.

ج: الشهادة فصل فيها بعض المؤرخين؛ كابن عساكر - وهو شامي فيه نصب لكنه أنصف - فروى تفصيلاً في عدة

روايات؛ نقتطف منها - في ترجمته لشرحبيل بن السمط - ما يلي: (وكتب معاوية إلى شرحبيل يسأله القدوم عليه،

وهياً له رجالاً يخبرونه أن علياً قتل عثمان، منهم يزيد بن أسد البجلي، وبسر بن أرطاة، وأبو الأعور السلمي. فلما

جاء كتاب معاوية إلى شرحبيل استشار أهل اليمن وكان شرحبيل من أهل حمص - فاختلفوا عليه؛ فقال له عبد الرحمن بن غنم - وكان أصلح التابعين بالشام: يا شرحبيل! إن الله أراد بك خيراً، قد هاجرت إلى يومك هذا، ولن ينقطع عنك المزيد من الله عز وجل حتى ينقطع من الناس، ولن يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم؛ إنه قد فشت القالة عن معاوية بقوله (إن علياً قتل عثمان)؛ فإن يك فعل فقد بايعه المهاجرون والأنصار، وهم الحكام على الناس، وإن لم يكن فعل؛ فعلى ما يصدق معاوية على علي وهو من قد علمت؛ فلا تهلكن نفسك وقومك؛ فأبى شرحبيل إلا أن يسير إلى معاوية. فقدم عليه فقال (معاوية) :

إن جريراً قدم علينا يدعونا إلى بيعة علي، وعلي خير الناس لولا أنه قتل عثمان؛ وقد حبست عليك نفسي، وإنما أنا رجل من أهل الشام، أَرْضَى بما رضوا وأكره ما كرهوا؛ فقال شرحبيل: أخرج فأُنظر في ذلك. فخرج شرحبيل، فلقية النفر الذين وطأهم له معاوية، فأخبروه أن علياً قتل عثمان فقبل ذلك، اه المراد.

إضافة: وفصل في ذلك أبو حنيفة الدينوري (٢٨٢هـ)؛ فقال في الأخبار الطوال (ص: ١٥٩)؛ ثم ان معاوية استشار عمرو بن العاص في أمره، وقال ما ترى؟ قال عمرو إنه قد أتاك في هذه البيعة خبر أهل العراق من عند خير الناس -

يقصد علياً -، ولست أرى لك أن تدعو أهل الشام إلى الخلافة، فإن ذلك خطر عظيم حتى تتقدم قبل ذلك بالتوطين للأشراف منهم، وإشراك قلوبهم اليقين، بأن علياً مالأ على قتل عثمان، واعلم أن رأس أهل الشام شرحبيل بن السمط الكندي، فأرسل إليه ليأتيك؛ ثم وطن له الرجال على طريقه كله، يخبرونه بأن (علياً قتل عثمان)، وليكونوا من أهل الرضى عنده، فإنها كلمته جامعة لكل أهل الشام؛ وإن تعلقت هذه الكلمة بقلبه لم يخرجها شيء أبداً؛ فدعا (معاوية) يزيد بن أسد، وبسر بن أبي أرطاة، وسفيان بن عمرو، ومخارق بن الحارث، وحمزة بن مالك، وحابس بن سعد، وغير هؤلاء من أهل الرضا عند شرحبيل بن السمط، فوطنهم له على طريقه، ثم كتب إليه يأمره بالقدوم عليه؛ فكان (شرحبيل) يلقي الرجل بعد الرجل من هؤلاء في طريقه، فيخبرونه أن علياً مالأ على قتل عثمان، ثم اشربوا قلبه ذلك؛ فلما دنا من دمشق أمر معاوية أشراف الشام باستقباله، فاستقبلوه، وأظهروا تعظيمه، فكان كلما خلا برجل منهم القى إليه هذه الكلمة (أي أن علياً قتل عثمان)، فاقبل حتى دخل على معاوية مغضباً، فقال: أبى الناس إلا أن ابن أبي طالب قتل عثمان.. الخ..).

والقصة مفصلة أيضاً عند ابن أعثم الكوفي في الفتوح. وقد بقيت آثار شهادة الزور الأموية هذه هي حديث العامة في العهد الأموي كما روى الطبري في قصة الخليفة أبي جعفر المنصور مع عبد الله بن عياش؛ فروى الطبري في تاريخه (٨/ 9) ركب المنصور يوماً ومعه عبد الله بن عياش، فقال له وهو يجاريه: اتعرف ثلاثة خلفاء، اسمائهم على العين مبدؤها؛ قتلوا ثلاثة خوارج مبدأ أسمائهم العين؟

قال: لا أعرف إلا ما تقول العامة، إن علياً قتل عثمان - وكذبوا - اه

فالعامة تشربت شهادة الزور الأموية؛ وهذا طبيعي؛ فوصول السلطة الأموية إلى الحكم جعلها تنشر هذه الأكاذيب وتتخذها حجة في لعن علي على المنابر.. وقد بقيت آثار هذه الشهادة إلى اليوم.

س: ليس هناك اليوم من يتهم علياً بقتل عثمان؟

ج: لكن فيهم من يقول: قتله أصحاب علي ولم يسلم قتلته لمعاوية ولم ولم؛ فهذه من آثار شهادة الزور تلك؛ فالزور لا يذهب كله؛ تبقى له آثاره ومشاعره، ولذلك تذهب الحقيقة وتبقى الإشاعة؛ حتى أن من حرص على دم عثمان قد يظنونه في المطالبين بدمه؛ لا يحققون؛ وشهود الزور عند ابن أعثم فيهم زيادة أسماء؛ ففي الفتوح لابن أعثم (٢/ ٥١٨) هم يزيد بن أسد، وبسر بن [أبي] أرطاة، ومخارق بن الحارث، وحمزة بن مالك؛ وحابس بن سعد الطائي، وأبا الأعور السلمي، والضحاك بن قيس الفهري، وذا الكلاع الحميري، والحصين بن نمير السكوني، وحوشب ذو

ظليم اه

عشرة كاملة. بينما هم خمسة عند ابن عبد البر وابن الأثير - وقد سبقوا - وطبيعي أن يحاط شرحبيل بن السمط بشهود الزور حتى يستشرب الأمر ويتقوى في نصرة معاوية.
س: ولماذا لا تكون هذه القصص غير صحيحة؟
ج: نحن نقبل بتركها إذا ترك النواصب مناصرة البغاة بأنهم أصحاب دين وقصاص؛ وإلا سنضطر أن نكشف هذه الكواليس؛ ثم؛ ليس فيما أوردت رواية واحدة عن الشيعة؛ وإنما نقلت عن سنة ابن عبد البر وابن الأثير وابن عساكر والذهبي وابن تيمية.. الخ؛ بل بعضهم نواصب.
وكما قلت لك؛ الهدف من هذا هو أن نفهم؛ انخدع بعض سلفنا نتيجة الدهاء والمكر حتى قاتلوا دعاة الجنة وأهل بدر ولعنوهم؛ فلا يجوز أن ننخدع نحن مثلهم.

الإمام علي وقتلة عثمان؟!

الإمام علي وقتلة عثمان؟!

حوار مع صاحبي (س) في موضوع قتلة عثمان:

س: لماذا لم يقتل علي قتلة عثمان؟

ج: لا يجوز له ذلك، لأنها فتنة؛ ولا قصاص فيها.

س: كيف فتنة ولا قصاص فيها؟ هذا علم جديد!

ج: كلا؛ هذا إجماع أهل بدر، لا قصاص في فتنة، وإنما في القتل الذي يجري عادة بين الناس من غير فتنة.

س: أيضاً تقول "إجماع أهل بدر"؟

ج: نعم، وسأنقل لك النصوص الصحيحة في ذلك؛ ولكن قبل النقل أبين لك موضوع الفتنة لتفهمه، حتى تفرق بين الموضوعين.

س: تفضل.

ج: لو تقاطلت قبيلتان أو طائفتان وجرى بينهما قتلى؛ هل يطبق القصاص هنا؟ حتى لو كانت فئة محقة والأخرى مبطلّة؟ كلا.

س: أضرب لي أمثلة.

ج: كثير؛ كقتال أبي بكر مع مانعي الزكاة (لم يقتل قتلة عكاشة بن محصن وأرقم بن ثابت.. الخ)؛ وكقتال الجمل؛ لم يقتل علي قتلة أصحابه بعد هزيمة الخصم؛ وخذ من الأحداث المعاصرة؛ الحرب اللبنانية أو ما جرى في ثورة اليمن الأولى؛ هل تظن أنه لو جرى قصاص هذا من هذا سيستقيم الأمر؟ الفتنة دماؤها هدر.

س: أنت قلت أنه إجماع أهل بدر؟

ج: نعم؛ سأذكر لك النصوص التي تنقل الإجماع عن الصحابة والتابعين أن دماء الفتنة هدر؛ لا قصاص فيها؛ سيأتي :

مصنف عبد الرزاق الصنعاني (١٠ / ١٢١) عن معمر بن الزهري: قَالَ الزُّهْرِيُّ:.. فَإِنَّ الْفِتْنَةَ الْأُولَى ثَارَتْ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا كَثِيرًا فَاجْتَمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنَّ لَا يُقِيمُوا عَلَى أَحَدٍ حَدًّا فِي فَرْجٍ اسْتَحْلَوْهُ

بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ، وَلَا قِصَاصٍ فِي قَتْلِ أَصَابُوهُ ، عَلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ، وَلَا يُرَدُّ مَا أَصَابُوهُ عَلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ ، إِلَّا أَنْ يُوجَدَ بَعِيْنُهُ ، فَيُرَدَّ عَلَى صَاحِبِهِ ، ...) اه مختصراً.

هؤلاء هم أهل بدر؛ والأثر رواه سعيد بن منصور في سننه؛ سنن سعيد بن منصور (2/ 392) عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، قَالَ: أَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ...؛ وهو في السنة للخلال الحنبلي السنة (١/ ١٥١) بسنده عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: «ثَارَتِ الْفِتْنَةُ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَتَوِّفِرُونَ، فَاجْمَعُوا رَأْيَهُمْ عَلَى أَنَّهُ مَنْ أَصَابَ دَمًا، أَوْ فَرَجًا، أَوْ مَالًا، بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُوجَدَ الْمَالُ قَائِمًا بِعَيْنِهِ» اه

لاحظ قوله (فاجمعوا رأيهم)؛ وهو في سنن البيهقي الصغير والكبير؛ وهذا مذهب الأئمة الأربعة. أما مذهب أحمد فرواه خلال في السنة لأبي بكر بن خلال .. (1/ 152) سَأَلْتُ أَحْمَدَ، قُلْتُ: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ هَاجَتِ الْفِتْنَةُ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَتَوِّفِرُونَ فَاجْمَعُوا أَلَّا يُقَادَ، وَلَا يُؤْخَذَ مَالٌ عَلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ، إِلَّا مَا وَجَدَ بَعِيْنُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: هَذَا فِي الْحَرُورِيَّةِ وَأَمْثَالِهِمْ؟ قَالَ: نَعَمْ! قُلْتُ: فَأَمَّا اللَّصُوصُ وَالصَّعَالِيكُ فَلَا يُؤْمَنُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا، يُؤْخَذُونَ بِهِ كُلُّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. اه

هذا قول أحمد؛ قلت؛ وهو مذهب سعيد بن المسيب، قال عبد الرزاق في مصنفه (10/ 122)؛ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ يَقُولُ (إِذَا التَقَتِ الْفِتْنَتَانِ فَمَا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنْ دَمٍ أَوْ جِرَاحَةٍ فَهُوَ هَدْرٌ)؛ أَلَا تَسْمَعُ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) فَتَلَا آيَةَ حَتَّىٰ فَرَغَ مِنْهَا؛ قَالَ: «فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ تَرَى الْأُخْرَىٰ بَآغِيَةً» اه

وفي الملخص الفقهي لصالح الفوزان (٢/ ٥٦٢)؛ قال الزهري: "هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون، فأجمعوا أنه لا يقاد لأحد، ولا يؤخذ مال على تأويل القرآن؛ إلا ما وجد بعينه" انتهى. وقال الزحيلي في الفقه الإسلامي وأدلته (٧/ ٤١٤)؛ قال الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في أظهر القولين عندهم: لا يضمن البغاة المتأولون ما أتلّفوه حال القتال من نفس ولا مال، بدليل ما روى الزهري .. ثم ذكرروا إياه. حتى ابن تيمية قال في الفتاوى الكبرى (٣/ ٥٣٨) (جَمْعُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ: لَا يَضْمَنُ لَا هَوْلًا وَلَا هَوْلًا كَمَا قَالَ الزُّهْرِيُّ: - ثم ذكر الرواية - فَاجْمَعُوا أَنَّ كُلَّ مَالٍ أَوْ دَمٍ أُصِيبَ بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ هَدْرٌ) اه وقاله في جامع المسائل (٥/ ٣٨٦) وذكر الإجماع: (.. كما أجمع عليه السلف من الصحابة والتابعين... وإن كان ما فعلوه حراماً في نفس الأمر) اه

قلت :ولا ريب عند باحث أن قتل عثمان كان في فتنة تأويل؛ كل يتأول الحق له؛ مع عثمان فريق ومع الثوار فريق؛ وفي الجميع صحابة؛ والصحابة في الثوار أكثر. ففتنة عثمان دماؤها هدر؛ فلا يجوز للإمام علي أن يأخذ القصاص من فرقة دون أخرى؛ وبداية القتل كان من جماعة عثمان، قتلوا أحد الصحابة؛ وهو معروف. وقد كرر ابن تيمية هذا في الاعتذار عن جماعة معاوية - في كل كتبه تقريباً - ونسي أن الحكم واحد، وأن قتلة عثمان أو الثوار عليه أفضل وأبلغ تأويلاً.

س: أنا متفاجيء بهذه المعلومات؛ ولي عليها رد؛ فتحمله.

ألم يكن في أهل الجمل بدريون (عائشة وطلحة والزبير)؛ ويرون القصاص؟ فإجماع أهل بدر غير صحيح؟

ج: عائشة وطلحة ليسا من أهل بدر؛ نعم؛ الزبير بدري؛ وقد تاب ورجع . وكذلك توبة عائشة صحيحة؛ وكذلك طلحة عند الحاكم؛ وتوبتهم تؤكد الإجماع ولا تضره.

س: يعني لا يوجد صحابي يرى القصاص من قتلة عثمان؟

ج: نعم، لم يثبت من الصحابة من يرى القصاص؛ نعم؛ أهل الشام استغلوه سياسياً وهم جهلة بغاة دعاة نار.

س: تقصد أنهم خدعونا عندما قالوا بأن علياً كان يرى قتلهم ولكن آخره ليسكن الأمر ثم يقتلهم؟

ج: نعم؛ هذه من افتراءات سيف بن عمر فقط؛ لم يقل علي هذا.

س: أليس مؤملاً أن يقال: يذهب دم عثمان هدرًا؟

ج: مؤلم، لكن الشرع لا يفرق بين نفس ونفس؛ المقتول من الثوار؛ كنيار الأسلمي وعثمان واحد؛ نفس ونفس.

س: يعني أن أهل الشام ليس لهم حق في القصاص لعثمان؟

ج: لا يسمى قصاص أصلاً؛ الفتنة ليس فيها قصاص، دماؤها هدر؛ إنما القصاص في غير ذلك؛ كما ذكر أحمد.

س: تعني أن الحكم الشرعي ألا يُقتل قتلة عثمان؟

ج: الحكم الشرعي عند أهل بدر لا يتم القصاص من جماعة عثمان ولا من الثوار عليه ولا من أهل الجمل الخ.

س: أهل الجمل؟

ج: نعم؛ فقد قتل أصحاب عائشة أصحاب علي قبل قدومه البصرة، قتلوا سبعين من حراس بيت المال ذبحاً، فلم يقتص علي من عائشة؛ لأنها فتنة.

س: ولكن؛ على هذا؛ قد تجتمع فرقة وتقول أنا تأولة وتقتل في المسلمين..

ج: الفتن معروفة؛ وجماعات قطع الطريق والصعلكة والمحاربة معروفة..

س: بقي عندي أن أهل الجمل وصفين خرجوا للمطالبة بالقصاص من دم عثمان؛ وفيهم صحابة.

ج: قلنا لك، أن أهل الجمل فاءوا وأهل الشام بغاة ودعاة نار بالنص. ثم اسمح لي أسأل؛ لو افترضنا أنك مكان

الإمام علي؛ من ترى أنه يجب قتله؟ المحرض؛ أم الثائر؛ أم الأمر بالقتل؛ أم القاتل المباشر؟

س: ربما كلهم!

ج: هل ستقتل أكثر أهل بدر والرضوان يومئذ؟ هل ستقتل عائشة وطلحة والزبير وعمار وعمر بن الحمق وعبد

الرحمن بن عديس.. الخ؟ هل ستقتل الآلاف؟

س: معقول أن هؤلاء قتلوا عثمان؟

ج: لم أقل هذا؛ لكنك أنت قلت ستقتل الثائر والمحررض والقاتل وربما الساخط.. الخ؛ وبهذا ستقتل أكثر الصحابة والتابعين.

س: ولكن؛ هم يقولون لنا إنهم مجموعة من الغوغاء والأعراب؟

ج: لأنهم يريدون الانتصار لحجة معاوية فقط؛ كلا؛ قد ذكرت لك فئات الثوار، لعلمهم الأغلبية.

س: ومن أين تعلمنا أن الثوار على عثمان مجموعة غوغاء وسبئية؟

ج: من سيف بن عمر التيمي فقط؛ وهو إخباري كذاب وضاع متهم بالزندقة.. راجع كتب الثقات. ثم؛ ألم تسمع

جواب الإمام علي لما سمع بعض أهل الجمل يقولون: "خرجنا لأجل عثمان"؛ ماذا كان جوابه؟

س: ماذا؟

ج: قال: إنهم يطلبون دماً هم سفكوه!

فتنة.

س: لكن علي خصم، قد يقول فيهم ويقولون فيه.

ج: وإذا رويت لك اعترافاتهم؟ وإذا رويت لك قول بني أمية أنفسهم في رؤوس أهل الجمل؟ هنا إجماع ثلاثي؛ لكني

أفضل أن تراجع أنت بنفسك مصنف ابن أبي شيبة وتاريخ المدينة لعمر بن شبة وكل التواريخ باستثناء سيف بن

عمر؛ فهو كذاب؛ وهو الذي شوش القضية.

س: الموضوع طويل؛ ولا وقت عندي؛ اذكر لي أنت.

ج: ليس هنا مكان التفصيل؛ ارجع لكتب التاريخ الموثوقة؛ لم أجد مظلوماً في فتن عثمان مثل علي.

س: ولكنه قرب القتلة .. كالأشتر ومحمد بن أبي بكر.. الخ.

ج: كلمة (القتلة) عامة، حتى جماعة عثمان تركهم ولم يحاول الاقتصاص منهم، وهم من بدأ القتل.

س: هذه معلومات جديدة..

ج: طبيعي؛ من لم يعتمد على الرؤية الأموية سيضيع ويتوه؛ ولن يفهم فتنة عثمان، ولا لماذا قتل وسط المدينة وفي وجود الصحابة؟

س: تعني أن الصحابة كانوا من الثوار على عثمان؟

ج: كان الصحابة مفترقين، بعضهم مع عثمان؛ وبعضهم مع الثوار؛ وهم الأكثر؛ والقليل معتزل للأمر.

س: هل الأكثر الذين مع عثمان أم المعتزلون أم الثوار؟

ج: الأكثر مع الثورة - وهذا يزيل عنك استشكال عدم نصرته - ثم المعتزلون؛ ثم الأقل من كان معه.

س: لكن هذا يقلب تصوراتنا رأساً على عقب.

ج: بل حتى الحكم الشرعي في دماء الفتنة كان عندك غريباً؛ مع أنه قالت به المذاهب الأربعة وابن تيمية وغيرهم.

س: لا أدري، أحس بذهول وحيرة.

ج: لا نريد التوسع، الموضوع كان الحكم في قتلة عثمان؛ لو قرأنا بحياد لعرفنا أن القصاص لا يجب على علي؛ بل لا يجوز.

س: لم تجبني على الأشتر؟ لما استعمله علي؟

ج: ولماذا لا يستعمله؟

س: لأنه؟ لكن بعد هذه المعلومات لم يعد لاعتراضي وجهاً.

ج: تقصد أنه من قتلة عثمان؟

س: بصراحة نعم، لكن الأمور اختلفت علي الآن.

ج: رغم أنه يجوز للإمام علي استعمال الثوار على عثمان، إلا أن الأشتر اعتزل ولم يكن في القتلة.

س: الأشتر لم يكن في قتلة عثمان؟

ج: نعم. كان في الثوار، لكنه اعتزل؛ بل أكثر من ذلك؛ كان كارهاً لقتل عثمان؛ لكن النواصب يهتمونه للطعن في علي فقط.

س: هذه جديدة!

ج: ما أكثر الجديد عندكم! نعم؛ روى ابن أبي شيبة والطبري بسند صحيح أن الأشتر كان كارهاً لقتل عثمان؛ ورووا

اعتزاله أيضاً؛ لكن النواصب!

س: الذي أعرفه مما تعلمته أنه كان من قتلة عثمان.

ج: نعم؛ اهتموه بذلك لإخلاقه في حرب معاوية وانتصاره يوم صفين؛ فالنواصب يلصقونه بالقتلة ظلماً. نكثوا

عهده اه. يقصد أهل الجمل؛ وعلقمة هو علقمة بن قيس النخعي؛ كبير التابعين بالكوفة؛ كان مع الأشتر في

المدينة؛ ويعلم كراهية الأشتر لمقتل عثمان.

س: اذكر الدليل حتى أطمئن.

ج: أبشر؛ قال ابن حجر فتح الباري (٥٧/١٣): (وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ عُلْقَمَةَ قَالَ قُلْتُ لِلْأَشْتَرِ قَدْ كُنْتُ

كَارِهًا لِقَتْلِ عُثْمَانَ فَكَيْفَ قَاتَلَتْ يَوْمَ الْجَمَلِ قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ بَايَعُوا عَلِيًّا ثُمَّ نَكثُوا عَهْدَهُ اهـ. يقصد أهل الجمل.
س: عجيب؛ كآني أول مرة أسمع هذه الرواية.

ج: لأن معكم سيف بن عمرو ومحِب الدين الخطيب؛ ملؤوا الدنيا كذباً؛ ولا ترون بعد ذلك رواية صحيحة ولا متواترة.

ج: المهم؛ الخلاصة :

1- أن علياً لا يجوز له الأخذ بالقصاص في الفتنة فدماء أهلها هدر، بغض النظر عن المحق والمبطل، كسائر الفتن القبلية والطائفية.

2- أن كل الذين طالبوا علياً بالقصاص من قتلة عثمان قد أسهموا في التحريض على قتله، إن لم يكن بعضهم قد شارك فعلياً في الحصار، ولن أذكر الأسماء.

3- أن الإمام علي ومن معه من أهل بدر أعلم بدين الله وشرعه من دعاة النار بالشام، وممن قلدهم وانتصر لهم من الغلاة المتسترين بالسنة والفقه.

4- وقد لخص علي القصة في فئة عثمان وفئة المعارضة بقوله:

(استأثر عثمان فأساء الأثرة وجزعتهم فأسأتم الجزع). والله حكم واقع في المستأثر والجازع..)

والهدف من هذا الحوار هو فهم أفضل للتاريخ؛ وحتى لا يظن الغلاة أنه لا جواب على اتهامهم للإمام علي كل يوم انتصاراً للبيعة؛ كلا؛ افهموا القصة صح؛ ولولا أنني سمعت بعضهم - كالعريفي - يهرف بما لا يعرف، لم أكتب هذا الحوار الهاديء والموثق والمبرهن، ومن أراد الحق سيجده؛ لكنه النصب الخفي والجهل؛ ولذلك؛ عندما أتكلم عن النصب والنواصب لا يفهمني الناس؛ يظنون أنني أتهمهم؛ كلا؛ أنا أتحدث عن تسلل لعقيدة النصب داخل فئات من الغلاة والعامة؛ وبجهل؛ ومن حق الباحثين أن ينهوا لما دخل في التراث السني أو السلفي أو غيره من شوائب؛ سواء نصب أو أرجاء أو جبر أو عنف أو أحاديث ضعيفة الخ؛ العلم نور.